أما المعارضون الرئيسيون للتقسيم في وزارة الخارجية فكانوا : لوي هندرسون وموظفو مكتبه لشؤون الشرق الادنى وافريقيا ، وعدد من موظفي السلك الدبلوماسي . وقد انضم روبرت لوفت ، مساعد وزير الخارجية والوزير المؤقت فيما بعد ، الى المعارضة لكنه قبل في وقت لاحق السياسة التي كان يعارضها . وقد عارض التقسيم ايضا مبعوث مجلس النواب الى الجمعية العامة ، السناتور وارن اوستين . اما جون فوستر دالس، عضو الوفد الامريكي للامم المتحدة ، فلم يتخذ موقفا من التقسيم والتزم الصمت .

وقد بدأت الحملة قبل اجتماع الجانبين البريطاني والصهيوني في لندن للبحث عن حل للمشكلة . فقد قابل اللورد انفرتشابل ، السفير البريطاني في واشنطن ، مساعد وزير الخارجية اتشسون في مكتبه في ٢١ كانون الثاني . وقد أبلغ اتشسون ان امام الحكومة البريطانية ثلاثة سبل يمكن اتباعها وانها ستقرر أيها تختار اثناء محادثات لندن . وهذه السبل هي : التقسيم ، والاقلمة ( سيادة الاقاليم ضمن دولة موحدة ) ، وتسليم الانتداب للجمعية العامة للامم المتحدة بدون تقديم اية توصيات . وكانت لدى اللورد انفرتشابل تعليمات بجس نبض اتشسون حول الموقف الامريكي من التقسيم بشكل خاص — « كان السيد بيرنز [ وزير الخارجية السابق ] قد طرح ، في محادثاته مع السيد بيفن ، مسألة التقسيم وحث على التفكير فيها ، ولكن بيفن لم يتخلص من شكوكه حول موقفنا من التقسيم » . من الواضح ان بيفن ، وزير الخارجية البريطانية ، اعتقد ان الوزير الجديد ، مارشال ، كانت له افكاره الخاصة حول المسألة . ولكن اتشسون خيب آماله حين اجاب بان « الحل الاسهل تأييده على الولايات المتحدة هو الحل القائم على اساس التقسيم » . وقد قام اتشسون بتسليم مذكرة رسمية الى اللورد انفرتشابل في ٢٧ كانون الثاني تؤكد الموقف الامريكي وتشدد على تردد اميركا في قبول الاقلمة كحل بديل .

وقد أدت اعادة تأكيد اتشسون لسياسة ترومان ٤ تشرين الاول الى تلبيد جو المفاوضات في لندن بالغيوم . وكان ارنست بيفن يأمل في موافقة يهودية على اقتراح الاقلمة ، ولكن الممثلين اليهود تمسكوا بمطلب التقسيم الذي كانوا يعلمون ان الولايات المتحدة تؤيده . وقد قامت الحكومة البريطانية ، نتيجة لذلك باختيار البديل الثالث الذي ذكره اللورد انفرتشابل لاتشسون وسلمت مشكلة فلسطين الى الامم المتحدة بدون اية توصيات ، وكانت هذه الخطوة تشكل ثاني أفضل بديل يلي التقسيم ، بالنسبة لصانعي السياسة الاميركية . وهكذا لم تقدم بريطانيا أية توصية للامم المتحدة لا يمكن للولايات المتحدة ان تؤيدها ، او قد تضطر الولايات المتحدة الى معارضتها كما هو الحال مع حل الاقلمة .

وخوفا من ألا يتولى البريطانيون أي دور قيادي في الجمعية العامة مما يخلق فراغا قد يملأه السوفييت ، قام اتشسون بضمان الدور القيادي لاميركا لكنه فعل ذلك بشكل لا يضطر الولايات المتحدة للالتزام **علنا** بأية محادثات مع الحكومة البريطانية . وكان اتشسون يخشى ان يجابه الحل القائم على أساس التقسيم والذي تفضله اميركا « مصاعب كبيرة تجعل تمريره على المجتمع الدولي مستحيلا » بالرغم من « فوائده المحلية » . وبذلك فضل ان يرى كيف يتطور الوضع الدولي قبل ان يعلن التزام الولايات المتحدة بذلك الحل . وقد أتفق لوي هندرسون مع اتشسون حول هذه النقطة . وهكذا غابت سياسة الرئيس ترومان حول التقسيم عن المسرح خلال الاشهر الاولى من الحملة.

أما المناورة التكتيكية الثالثة فكانت الترتيب لتكوين لجنة تحقيق جديدة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة لكي تذهب الى فلسطين وتعود بتوصيات للدورة العادية للجمعية في أيلول ( سبتمبر ) . وكان التقسيم التوصية الرئيسية التي تسعى اليها هذه المرة ، لان توصية لجنة التحقيق الانجلو — اميركية لم تعجب الصهاينة . وبعد مفاوضات مطولة بين واشنطن ولندن ، دعت الحكومة البريطانية بصفتها منتدبة على فلسطين الى عقد جلسة خاصة للجمعية العامة حددت جدول اعمالها بتكوين لجنة تحقيق جديدة . وقد